

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

كانون الثاني 2021

العدد 46

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: عن اية دولة مدنية يتحدثون؟ - عباس خلف
- مع الاحداث: من واشنطن الى بيروت المخاطر على الديموقراطية تتصاعد - سعيد الغز
- مقال سياسي: زمن جو بايدن - نجاه شرف الدين
- مقال اقتصادي: الاقتصاد والصحة اولويتان - د. لويس حبيقة - جريدة اللواء 2021/1/29

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف:
 - موقفه من نهج الحكام في معالجة القضايا اللبنانية
 - موقفه الرفض للوضع القائم في البلاد
- من اقواله:
 - نقد السلطة اللبنانية المتهاونة في معالجة الوضع الاقتصادي
 - عودوا الى الواقع واتركوا الالهيات الدستورية لأربابها
- مشاريع ومطالب اصلاحية:
 - مشروع قانون لمنع الجمع بين النيابة والوزارة
- الصورة النادرة لكمال جنبلاط يضحك: انا اقطاعي ولو باشتراكيتي...
- علوم وتكنولوجيا: كوفيد 19 يتوج سنة 2020 سنة العلوم لكن الاوساط العلمية ليست متفائلة - الشرق الاوسط في 2020/12/29

- صحة وغذاء: مضادات التغذية اساسية في الحمية - جريدة الجمهورية في 2021/1/15

اخبار الرابطة

- من الصحافة اخترنا لكم:
 - لبنان بين مطرقة السياسيين وسندان الشخصية لدى المواطن - السفير د. هشام حمدان - جريدة اللواء في 2021/1/9
 - تسألون بعد: لماذا ثار الناس، ولماذا سينزلون من جديد الى الارض - الهام فريحة - الانوار الالكتروني في 2021/1/9
 - عن التطبيع ومسائل الحرية والديموقراطية - حازم صاغية - الشرق الاوسط في 2021/1/7

- Syrian refugees : here to stay, however miserable – Economist – Jan 9th 2021
- Joe Biden will find ample potential for acrimony in the Middle East – Financial Times – Jan 20th 2021
- The Lebanese conundrum – Daily Star – Jan 12th 2021

● ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها.

ملح الارض - عباس خلف

عن اية دولة مدنية يتحدثون؟

لبنان اليوم مهدد بكيانه ، وبمعاناة شعبه التي لم يشهد لها مثيلاً في اصعب مراحل التاريخة : انهيار مالي واقتصادي، اختناق اجتماعي، فقر مدقع وبطالة، هجرة تواجه اقفال ابواب السفارات في وجهها، دول شقيقة وصديقة تحولت عن الاهتمام بالقضايا اللبنانية بعدما تعذر على السلطات الحاكمة في لبنان الاستجابة الى الدعوات الاصلاحية الانقاذية والتلهي بالمناكفة والكيدية التي تحول دون تشكيل حكومة مهمات انقاذية قبل فوات الاوان، طمعاً بمكاسب آنية او مستقبلية.

وبدلاً من الانصراف الى البحث عن حلول للازمات المتنوعة والسعي لوقف تدهورها اكثر، ترتفع بعض الاصوات مطالبة بتغيير النظام واقامة دولة مدنية . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف لأشخاص مواقفهم وتصرفاتهم طائفية او مذهبية، ان ينفذوا لبنان واللبنانيين من النظام السياسي الطائفي الفاسد وهم من اوصل الاوضاع في لبنان الى ما انحدرت اليه من سوء.

ان اخراج لبنان من معاناته لن يتم عن طريق جماعات هي في تفكيرها وفي تصرفها وفي تطلعاتها طائفية ومذهبية ، بل يتطلب قيادات من خارج هذه العقلية والمسلكية .

وكان المعلم كمال جنبلاط سباقاً في وصف الداء اللبناني ، واقتراح البديل القادر على انقاذ اللبنانيين من معاناتهم . وهذه مواقف له نعيد التذكير بها لعلها تفيد في تحقيق الصحة والوعي المطلوبين لاقامة الدولة المدنية المستوفية الشروط.

"النظام الطائفي المقام في لبنان يحول الطوائف احزاباً، او يجمع بين احزاب فريق من هذه الطوائف ، فيتعطل لدى هذا الفريق او ذاك الفكر السياسي وتنشط المصلحة الطائفية وتتقدم على ما عداها ، وتظهر العصبية التي لا تلبث ان تتجسد في التعصب فتقوم المنازعات ويقع الانقسام كما هو حاصل اليوم! الهستيريا الطائفية مرض عضال يستدعي علاجاً حقيقياً حتى لا يستفحل اكثر ويودي بالكيان والوطن".

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "لبنان وحرب التسوية" ص. 136 - سنة 1976)

وفي مكان وبمناسبة اخرى اعلن:

"الفوضى تعود الى لبنان من جديد على يد هؤلاء السياسيين التقليديين المتلاعبين بمصير الناس والوطن. الشعب يتزايد قلقه على المصير ، ويسحب الثقة عن هذا المجلس النيابي ، وعن الطبقة الحاكمة ويعلن قرفه من النظام القائم ويطالب بتطويره واصلاحه... مسكين لبنان، فالى متى سيظل يحكمه هؤلاء الناس".

(المرجع ذاته ص. 145 - سنة 1976)

وبعد هذا التوصيف الذي يؤكد استحالة حصول التطوير والاصلاح على يد هذه الطبقة السياسية الطائفية ، يطالب كمال جنبلاط :

"الجميع هذه الاسباب والمحاذير، نطالب بحكومة من خارج المجلس النيابي، ومن خارج الاحزاب ، تباشر فوراً بوضع اسس علمية للاصلاح، وتحاول تحقيق اصلاح حقيقي لا سطحي ، ولو استمع المسؤولون لما يطالب به الشعب لكننا شكلنا مثل هذه الحكومة منذ اشهر ، وباشرنا بتحقيق مضامين الاصلاح المنشود."

(المرجع ذاته ص. 160 – سنة 1959)

وفي مقاله له وردت في الصفحة 263 من كتابه "اسس بناء الدولة اللبنانية وتنظيم شؤونها" تحت عنوان :
علمانية الدولة شرط بقاء لبنان وضمان وحدة بنيه ، نقتطف منها ما يأتي :

"لبنان بلد عربي ، وكيان سياسي مستقل، ودولة علمانية لا تميز فيها بين المواطنين.

المفهوم العلماني يتعاطم اثره في حياة الفرد والجماعة ويشكل دافعاً اساسياً لتوحيد الشعور العام ونشر روح الاخوة والمساواة ، والارتفاع بالمواطن فوق فكرة المصلحة الانية الفردية الخاصة وانسجامها مع مصلحة الجماعة ، وتكوين فكرة الوطن ، وبعث روحية النهضة العمرانية والحضارة . وفي المرحلة الراهنة التي يمر بها العالم العربي ولبنان يعتبر قيام كيان لبناني مستقل ضرورة وطنية ، على ان يتحرر اللبنانيون من العصبية السياسية الطائفية ونزعاتها الهدامة. ونرى ان مهمة العهد القائم وكل عهد يجب ان تنحصر في توجيه نشاطات المواطن، وجهود السلطة الى علمنة الدولة. لبنان الذي نريد يحترم حقوق جميع مكوناته، لا وطناً قومياً مسيحياً، ولا وطناً قومياً اسلامياً، ولا طغياناً سياسياً لطائفة على الطوائف الاخرى، بل دولة مدنية علمانية تحترم مبادئ الاديان وتستند اليها. فعلمانية الدولة شرط بقاء لبنان وضمان وحدة بنيه".

وحول المطالبة بفصل الدين عن الدولة، كان لكمال جنبلاط موقف عبّر عنه بما يلي :

"يقول الكثيرون "نريد فصل الدين عن الدولة" ، وهذا تعبير خاطئ، في دلالاته وفي مفهومه. وقد يؤدي الى التباس محتوم ، وانما يقصد منه فصل الطائفية عن الدولة ، وفصل الدولة عن الطائفية . ونعني بذلك خاصة نظام الطائفية السياسية لانه لا يجوز، ضمن الوطن الواحد، اي المجتمع الواحد ان لا يكون جميع المواطنين متساوين بالحقوق المجتمعية اي المدنية والسياسية والاقتصادية امام الدولة ، فلا تحكم فئة شرعة وقانون لا تخضع له الفئات الاخرى ، والا تصبح الطائفة دولة ضمن الدولة ، وتصبح الدولة المركزية اتحاد طوائف. وهذا ، بالطبع، مناف للمفهوم الديمقراطي للدولة ، ولمبدأ المساواة ، والاخوة التامة بين البشر."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية" ص. 108 – سنة 1968)

- مع الاحداث: من واشنطن الى بيروت المخاطر على الديمقراطية تتصاعد – سعيد الغز

خطفت الاضواء في هذا الشهر الاحداث التي شهدتها العاصمة الاميركية واشنطن. ففي ليل الاربعاء الموافق 06 كانون الثاني 2021. انشغلت وسائل الاعلام والتواصل في مختلف دول العالم، بما تعرّض له الكونغرس الاميركي من اقتحام غوغائي عنصري متطرف، حرّض عليه مباشرة الرئيس المنتهية ولايته

دونالد ترامب الرفض لنتائج الانتخابات التي خذته واوصلت الى سدة الرئاسة المرشح الديموقراطي جو بايدن.

هذا التعنت الذي اوصل الى هذا التصرف الارعن شكّل صدمة كبرى غير مسبوقه في الولايات المتحدة راعية الديموقراطية في العصور الحديثة، لأعضاء الكونغرس بمجلسيه ولمعظم الاميركيين، واعاد الى ذاكرتهم احوال الحرب الاهلية التي تعرضت لها بلادهم سنة 1860 واستنكرتها القيادات العالمية واعتبرتها تعدياً صارخاً على النظام الديموقراطي الاميركي. الرئيس الاميركي المنتخب جو بايدن وصف احداث العنف والاقحام بأنها تمرد على الدستور والقوانين والتقاليد النافذة في الولايات المتحدة الاميركية، وطالب الكثيرون من الحزبين الجمهوري والديموقراطي على السواء بإحالة المرتكبين على القضاء، ومحاسبة الرئيس ترامب وتحمله مسؤولية التحريض وعزله من منصبه الرئاسي ولو قبل ايام من انتهاء ولايته في 20 كانون الثاني 2021.

والحكماء من الاميركيين هالهم ما حدث وما رافقه من شعارات عنصرية ورفع يافطات واعلام انفصالية ، واعتبروه مؤشراً خطيراً يؤكد ان الامة الاميركية مهددة بانقسام ، قد يؤدي الى حروب انفصالية غير مرغوب فيها. ودعوا الى تغليب روح الامة الاميركية الديموقراطية على الطموحات الشخصية والنزعات العنصرية. وبالفعل، اثبتت احتفالات تنصيب الرئيس بايدن في العشرين من هذا الشهر انتصار الديموقراطية في الولايات المتحدة. وانحار الشعبوية المغامرة مع اعلان الرئيس الجديد احترامه للدستور والدفاع عنه ودعوة الاميركيين الى الوحدة. الا ان الحدث الاميركي الذي انتهى الى خواتم سلمية اكدت انتصار الديموقراطية على الغوغائية ، لم ينسنا مراقبة ما يشهده لبنان حالياً من محاولات بالغة الخطورة على النظام الديموقراطي المعتمد في البلد. فمن المعروف في الدول الديموقراطية ان الحصن الاول للرئيس هو الدستور ، يقسم على حمايته ويحتمي به عند تسلمه سدة الرئاسة. وللتذكير نقول ان الرئيس فؤاد شهاب باني دولة الدستور والقانون والمؤسسات. اختار مستشاريه ممن تحصنوا بالدستور في مواجهة مراكز القوى في الدولة. واليوم يفرطون بالدستور مراراً، ومع كل تقييد يحكم المفرط على نفسه بالحصار والعزلة والشلل، لانه تناسى ان الديموقراطية لا تقوم خارج الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وما حصل وما زال يحصل ، منذ عهد الوصاية السورية على لبنان ، من تداخلات في الصلاحيات واكبت بدعة الترويكاً والرؤساء الثلاثة المتجاوزون لصلاحياتهم وادوارهم ، الامر الذي يحول دون قيام الحكم السليم في لبنان ، ويهدد بالاسوأ على مختلف المستويات وفي كافة المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية . والقضية باتت اخطر بكثير من خلاف على تشكيلة حكومية، عندما تبرز ممارسات الغاء الاخر ، ويستمر الخروج على القواعد الدستورية وترتفع الاصوات المطالبة بتغيير النظام الذي افشله السياسيون بسياساتهم وطموحاتهم الشخصية الضاربة عرض الحائط بمصالح الناس وسلامة الوطن وبقاء الكيان.

ما يحدث اليوم على الساحة اللبنانية يدفعنا الى العودة الى الماضي والتذكير بما استشفه كمال جنبلاط من مخاطر على الكيان لعل في الاطلاع عليه عبرة لمن عليه ان يعتبر.

كمال جنبلاط دعا في سبعينات القرن الماضي الى الخروج من نظام التقاهاة والبلاهة وقال:

"كفانا اننا قد اصبحنا في العالم كله مضغة افواه ، وان يقال عنا: البلد الدكان ، بلاد الفساد والفوضى والاستهتار بكل القيم ، بلد العصابات والمليشيات - بلد التقاتل الطائفي والعصبيات المتناقضة والاحقاد ، بلد التمييز والتفرقة والقييل والقال والتكاذب المشترك ، وتصدير المخدرات ، الى ما سوى ذلك من نعوت ليس اقلها : ان هؤلاء الحكام لا يهتمهم سوى المال ، ثم المال بأية وسيلة كانت مشروعة وغير مشروعة يحصلون عليه ."

(المرجع: كتابه "لبنان وحرب التسوية" ص. 222)

وبعد توجّسه من المخاطر القادمة على لبنان طالب:

"اننا نتوجه الى المسؤولين ان يتركوا جانباً امر نجاحهم ام فشلهم، وان يترفعوا عن عمليات الطرح والقسمة والحصص، وينصرفوا الى العمل الجدي لمصلحة البلد الذي بات بتصرفاتهم يعاني الكثير بسبب النفاهة في الحكم ، والضعف في السلطة، وانحطاط القيم وغيان الروح الطائفية ، وزيادة الانقسامات المذهبية التي كانت اسبابا مباشرة للمآسي والكوارث التي حلت بالبلد، الامر الذي يستدعي صحوه ضمائر والعمل للمصالحة الوطنية التي باتت ضرورة وطنية ."

(المرجع : كتابه "نظرة عامة في الشؤون اللبنانية والذهنية السياسية ص. 329")

ونحن ، كما سائر اللبنانيين ، نسأل : متى تنقش الظلمة ، وتستفيق الضمائر وتعود دولة الدستور والقانون والحق والعدل الى لبنان ؟

- مقال سياسي: زمن جو بايدن - نجاة شرف الدين

ربما من المبكر الحديث عما سيفعله الرئيس الاميركي جو بايدن بخياراته السياسية والاقتصادية ومدى تأثيراته الداخلية والخارجية ، الا ان مجرد خروج الرئيس السابق دونالد ترامب من البيت الابيض ترك ارتياحا واسعا انعكس على مختلف القطاعات في الولايات المتحدة الاميركية. صحيح ان ترامب لا يزال ظله حاضرا، فهو حصل على تأييد ٧٤ مليون اميركي ، وصحيح انه ترك الباب مفتوحا عندما اوحى بعودته ثانية ومحاولته العمل من خلال بعض مؤيديه داخل الحزب الجمهوري او انشاء حزب خاص به ، الا ان ضجيج ترامب الاعلامي الذي رافقه في السنوات الاربع الماضية ونهايته بمشهد الكابيتول وتداعياته التي ستلازمه طويلا كما ان عزله مرتين من الكونغرس واستمرار ملاحقته في مجلس الشيوخ ، سيكون من الصعب على الاميركيين تجاوزه في زمن جو بايدن الذي بدأ منذ لحظة وصوله الى البيت الابيض بالعمل على إصلاح ما خربه سلفه في قوانين الهجرة والمناخ والسياسات الخارجية والعلاقات مع اوروبا وامكانية العودة الى الاتفاق النووي مع ايران وغيرها .

في يوم تنصيب الرئيس الاميركي السادس والاربعين جو بايدن ، غرد الرئيس الاسبغ باراك اوباما مهناً صديقه قائلاً " هو زمنك This is your time ". مما لا شك فيه ان وقوف اوباما الى جانب بايدن في حملته الانتخابية ساهم الى حد بعيد بوصوله الى البيت الأبيض ، كما ساهم تصويت شريحة واسعة من

الاميركيين ضد ترامب وليس فقط مع بايدن .اوباما هو من الرؤساء الاميركيين القلائل اللذين نالوا تأييدا شعبيا واسعا بعد مغادرتهم البيت الابيض ، وهو حريص على مساعدة بايدن عبر الاستعانة بعدد لا بأس به من فريقه الرئاسي الاداري والسياسي وهو أطلق عددا من التغريدات الداعمة له ولخطواته الجريئة كما اسماها ، فيما يتعلق بالعودة الى اتفاق باريس للمناخ .

يعلم جو بايدن ان زمنه لن يكون طويلا ، فهو من أكبر الرؤساء الاميركيين سناً ، والارجح انه سيعمل لتعبيد الطريق للولاية الثانية ، امام نائبة كامبلا هاريس المرأة العصرية العملية التي وصلت لأول مرة الى منصب نائب الرئيس وظهرت على غلاف مجلة فوغ بصورة المرأة البسيطة والقريبة من الناس ، ومن هنا فهو يريد ان ينجز في الاربعة سنوات المقبلة رغم العديد من الكمائن والعراقيل التي وضعها له ترامب .فما الذي يستطيع ان ينجزه بايدن في هذا الوقت القصير نسبيا ؟

من خلال فريقه الحكومي الذي ينال ثقة الكونغرس ، وفريقه الاداري والامني والسياسي ، يبدو اقرب الى الغاء عدد كبير من خطوات ترامب وهذا كان واضحا في ملف الهجرة واتفاقية باريس المناخية، وتشديد الاجراءات الخاصة بجائحة كورونا مثل الالتزام بارتداء الكمامات والتباعد الاجتماعي، وقد وضع وزير خارجيته أنتوني بلينكن الخطوط العريضة لسياسته في الخارج من خلال اعتبار الصين خصما رئيسيا ومعالجة هذا الملف لن تكون سهلة لا سيما بعد فرض الصين عقوبات على مسؤولين في ادارة ترامب ومنهم وزير خارجيته السابق مايك بومبيو .اما فيما يتعلق بالعلاقة مع روسيا فهو أبدى استعدادا للتفاوض .

بايدن الذي يركز على اولوية في الملف الصحي ومواجهة جائحة كورونا واعادة تنشيط الاقتصاد ، الا ان الملف الذي يورق مسؤولي الشرق الاوسط هو العلاقة الاميركية الايرانية وامكانية العودة الى الاتفاق النووي الايراني مع تعيين روبرت مالي مبعوثا اميركيا خاصا الى ايران ،والذي تزامن مع دعوة قطر لحوار خليجي ايراني، فيما كان لافتا الاتصال الهاتفي المطول بين الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والرئيس بايدن والذي قال بعده ماكرون انه سيتعاون مع الولايات المتحدة بشأن الملف النووي الايراني والوضع في لبنان مؤكدا التقارب الكبير في وجهات النظر فيما يتعلق بالامن الدولي .

بغض النظر عما سيستطيع تحقيقه من سياساته الداخلية والخارجية ، لكن زمن جو بايدن أعاد الاعتبار لدور المؤسسات وهي بدأت من لحظة التنصيب وخطابه الذي ركز على وحدة الاميركيين ولملمة الشمل وتكريس اسس الديمقراطية والاولويات الاميركية الداخلية كما الخارجية، ومسألة تخطي اعباء مرحلة الترامبية لن تكون سهلة، الا ان تعاون الثلاثي نانسي بيلوسي رئيس مجلس النواب الاميركي ونائبة الرئيس كامبلا هاريس مع الرئيس بايدن تحاول على الاقل الحد من الخسائر ...

- مقال اقتصادي: الاقتصاد والصحة اولويتان - د. لويس حبيقة - جريدة اللواء 2021/1/29

تمر كل المجتمعات بأزمات كبرى تجعلنا نترحم على مشاكل الماضي القريبة قبل البعيدة. كان هنالك حد أدنى من الرفاهية ينعم بها كل أفراد المجتمع. أما اليوم، فالأوضاع الصحية قبل الاقتصادية والاجتماعية تدعو لليقظة والتنبه والقلق. ليست هنالك دولة لا تتوجع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وإن يكن بدرجات

مختلفة. هل يمكن العودة الى الأوضاع الحياتية السابقة ومتى وما هي الشروط بل الوسائل والتكلفة المطلوبة؟ هل تعود الأمور الى طبيعتها بعد اللقاح وهل نحن متأكدون من سلامة اللقاح خاصة وأن فترة السننين الضروريتين للتأكد من السلامة لم تحترم لدقة المرحلة؟

في أوروبا، المشكلة الصحية كبيرة وهناك عجز حقيقي في المواجهة كما هو الحال أيضا في لبنان ذي القدرات المحدودة والقيادات غير المتجانسة والتي تختلف على كل شيء حتى في الصحة. مجرد الاصغاء للاعلام الفرنسي والبريطاني والعربي على سبيل المثال، يجعلنا نقلق من ناحية الضياع في طرق وتوقيت ونتائج المعالجات المتبعة. الحقيقة أن ما يشغل بال الدول هو عدد الأسرّة المناسبة في المستشفيات وأن لا يكون عدد الاصابات الكورونية أعلى منها كي لا نعود الى المشهدين الايطالي والاسباني. الاقفال ضروري شرط احترام التوازن في الأهداف والمصالح بين الصحة والاقتصاد. كما لا اقتصاد من دون صحة، فلا صحة من دون قدرات اقتصادية كافية.

أما الوضع الكوروني الأميركي فهو أخطر بكثير لأن الادارة الترامبية السابقة رفضت الاعتراف جديا بالكورونا وجميع اللقاءات التي حدثت في البيت الأبيض أو التي نظمها الرئيس ترامب لم تحترم الشروط الكورونية البدائية المعروفة.الاقتصاد تعثر والنمو السلبي كان في حدود 4,3% في 2020. أما زيادة مؤشرات البورصات الأميركية المختلفة، فتؤكد انفصال الاقتصاد المالي عن الحقيقي بل تشير أكثر الى الفجوة الكبيرة في الدخل والثروة ضمن المجتمع.

خسر الرئيس ترامب الانتخابات بسبب الصحة كما بسبب عدم معالجة الفجوة المذكورة التي كبرت المشاكل الاجتماعية. تجمع الغاضبون في الولايات وانتخبوا رئيسا جديدا سيسعى للمعالجة مع فريق معظم أعضائه معروفون بالجدية والكفاءة. لذا هنالك أمل كبير في تحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية قريبا خاصة بعد الانضمام من جديد الى مؤتمر باريس للمناخ وبعد الحفاظ على عضوية منظمة الصحة العالمية وغيرها من الاتفاقيات الاجتماعية ذات الطابع السياسي. واقعا يتردى المناخ عالميا علما أن كل المحاولات حتى اليوم تهدف الى تخفيف الانحدار وليس الى تحسين المؤشرات. الوضع المناخي العالمي خطير مع الكورونا وقبلها وهنالك اهمال تجاه الترددي المناخي من قبل ملايين الناس وعشرات الحكومات. أسوأ ما يحصل هي الحرائق الخطيرة في العديد من الغابات والحرائق والتي تشير الى ارتفاع مستوى الحرارة عالميا. لا ننسى الفيضانات والهزات الأرضية وغيرها من الشوائب.

طبعاً المشاكل الصحية في الدول الناشئة والنامية أكبر وأخطر، والاحصائيات غير جدية في معظم الأحيان بل تغطي قصدا الحقائق. من يستطيع تقييم الكورونا في أكثرية الدول العربية اذ ان الاحصائيات الصحية

غائبة؟ في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية تشير المعلومات الى تردي الوضع الصحي والى غياب القدرات المادية والتقنية المناسبة. في كل حال وفي جميع المجتمعات يجب أن تسأل القيادات الرسمية نفسها، هل الوضع مقبول وما هي سبل المعالجات وهل المستقبل أفضل للجميع أو أقله لأكثرية السكان؟ المطلوب رؤية واقعية مبنية على الدراسات كي لا تحصل المفاجآت، وان حصلت لا تكون كارثية.

في لبنان، آخر انفجار 4 آب كثيرا مسيرة لبنان الضرورية نحو التنمية المستدامة. كيف يستطيع مسؤولو السنوات السبع السابقة أن يناموا ليلا وهم مسببون بشكل مباشر أو غير مباشر لوجع وخسائر ومعنويات وآمال الناس؟ ما يجري من تحقيقات مع عدد من المسؤولين هو جيد لكنه بداية فقط لما يجب أن يحصل. طالما لم يتم التحقيق الجدي مع المسؤولين السياسيين، ندور في حلقة مفرغة خطيرة.

ما هي أهداف مجتمعاتنا وهل هي صعبة التحقيق وكيف نصل إليها؟ هنالك عوامل يمكن أن تصلنا الى التنمية المستدامة، منها العمل الجاد مع الحفاظ على نوعية الحياة ونقلها الى أجيال المستقبل. هنالك التقدم التكنولوجي الذي يساعد المجتمعات على الحفاظ على مواردها، فيسمح بانتاج سلع أكثر من نفس الموارد المادية والبشرية. لا يمكن تحقيق النمو الطويل الأمد من دون تكنولوجيا متطورة لا تزيد التلوث.

المطلوب عالميا واقليميا أولا تحقيق الازدهار عبر نسب نمو مرتفعة متواصلة تحسن الأوضاع المعيشية. قال الرئيس أيزنهاور أن الخطط هي عديمة الفائدة، أما التخطيط فهو كل شيء. فالخطط لا تصح في العالم المعقد ولا يمكن السيطرة على النتائج. أما التخطيط المبني على الوعي والذكاء وحسن التفكير، فهو أكثر من ضروري ولا بد من القيام به لمواجهة التحديات. تبقى كل السياسات مبنية على التوقعات التي تدخل في تحديد القرارات. عندما تقرر الحكومة زيادة أو تخفيض الضرائب، تبني قراراتها على توقعات للنتائج تكون صحيحة أو خاطئة تبعا للأوضاع. عندما تضع أي دولة أو مؤسسة عقوبات على أشخاص أو شركات، فهي تتوقع تغييرا في التصرف إذ أن العقوبة بحد ذاتها غير مجدية لكن تغيير التصرف مهم جدا.

المطلوب الاجتماع والتضامن الشعبي أي أن المجتمعات المفككة لأسباب مختلفة تفشل. التنوع في المجتمعات مهم شرط أن لا يرتفع كثيرا مستوى الانقسامات الجدية في العقيدة والأهداف والرؤية. في لبنان، الانقسامات كبيرة على الأمور التافهة كما المهمة. المجتمعات الذكية هي التي تستفيد من أزماتها لتجنب كوارث مستقبلية مماثلة. للأسف القليل من المجتمعات تستفيد من تجاربها المرة، لذا نرى أن المشاكل تتكرر وربما تصبح أكثر خطورة مع الوقت.

أما الحوكمة فمطلوبة عبر قاعدتي المحاسبة والشفافية. قال «فيكتور هوغو» أنه لا يمكن لأحد أن يواجه فكرة حان وقتها، وهذا هو حال الحوكمة. السياسيون في لبنان مثلاً يعملون ضمن الفوضى وسوء الاداء، والحوكمة ما زالت ضعيفة. الحوكمة ليست قديمة لكنها أصبحت في بعض الدول قوية وعميقة وتواجه الفاسدين والمستغلين.

أخيراً تحاول العلوم الاقتصادية إيجاد الحلول للمشاكل. هدر الوقت مضر ويعقد الحلول. طبعا العلوم تتطور لمواجهة التغيرات الكبيرة على أرض الواقع. الاعتماد على العلوم الاقتصادية المتطورة دائماً يشكل نوعاً من الضمانة أو التأمين لتجنب المخاطر وتخفيف التكلفة والخسائر. أهم زاوية في العلوم الاقتصادية هو التحليل على المدى الطويل لأن تنبؤ التغيرات القصيرة الأجل مستحيل ومكلف ولا بد من اعتماد أهداف مبنية على الواقعية والمنطق والاحصائيات.

نافذة على فكر كمال جنبلاط:

- آراء ومواقف:

- موقفه من نهج الحكام في معالجة القضايا اللبنانية

"البلاد في ازمة اقتصادية وسياسية ... لا مفر من انكار ذلك ولا فائدة من التمويه والتستر والبلاد في ازمة اقتصادية لانها في الواقع تعاني منذ زمن طويل من ازمة سياسية في الحكم. لو صحّ وجود الحكام العارفين القادرين ، لوجدوا منذ زمن، النهج الصواب في حقل المال والاقتصاد والتنمية ، ولما كانت قامت في البلاد واستطالت ازمة في المال والاقتصاد.

ولكن من هو الرجل من المسؤولين الذي تستطيع ان تقول له هذا يجب ان تفعله، وتؤكد انه سيفعل ذلك ، او باستطاعته ان ينفذ ذلك.

لا يكفي ان نحافظ على شعبية رئيس او وزير ، وان نتيح له فرصة تعيين بعض انصاره في مراكز ادارية ولو تم ذلك خلافاً لقانون مجلس الخدمة المدنية الذي لم تعد توصياته تؤخذ في الاعتبار . لا يكفي ان نوفر للرئيس او الوزير فرصة التربع في مركزه لكي يخدم محاسبييه ويخدم نفسه من خلالهم ، ونكتفي بذلك. وندعي ان البلاد بخير وليست بحاجة الى اصلاح جميع شؤونها الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية.

اننا عندما نتصرف هكذا ، نكون نعالج قضايا لبنان بعقلية المخترار والناطور، وهذا لا يقبله احد من اللبنانيين الواعين. يريدون منا ان نوافق على مثل هذا النهج، ونحن لا نستطيع ان نوافق لا اليوم ولا في الغد القريب او البعيد. والاشخاص الذين اكنفوا بسياسة "انا جالس في مركزي فانظروا اليّ" لا يمكننا الا ان نتوجه الى محاسبتهم في كل حين ، وعليهم الا يعتبروا علينا في المستقبل القريب والبعيد."

(المرجع: مقال في جريدة الانباء بتاريخ 1967/7/29 ، تحت عنوان "الطربوش العثماني")

● موقفه الرافض للوضع القائم في البلاد

"سئم اللبنانيون من الوضع القائم الذي لا يخرج منه اي حل اساسي وجذري، لاية قضية ، فلا يخرج اللبناني من قضية مطروحة وقد حلت تماماً، بل يستمر الحاكم يجرّها وراءه لا يتجرأ على حلها بشكل صحيح، ولا يتمكن من تركها فتدخل في حافظة نسيان التاريخ.

فلا الانتاج الزراعي وجد له حلّ ، ولا الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وجدت له السبل والاداة لاستكمال نموه وتطوره ولا الجامعة اللبنانية وقضاياها اوجدت السلطة لها حلا، ولا قضية الادوية وغلاء اسعار مبيعها، ولا الاقساط في المدارس ولا مشكلة المصارف ، ولا اية قضية اخرى لها بعض الاهمية اوجدت لها السلطات حلا واحداً نهائياً مفيداً.

الى اين نحن ذاهبون ؟ لا احد يدري ، وعلى اية سفينة ومن هو الربان، وكيف نجتاز المخاطر... لا يدري ولا يريد ان يدري احد من المسؤولين؟

والواقع والحاصل انه في كل يوم يخرج لنا المهرجون قصة او رواية جديدة تتلهم بها الانظار ومن ثم نقف عند هذا الحد... ثم لاشيء. والانتقال الى قصة جديدة او رواية جديدة كملهاة عن الوقائع والقضايا الاساسية التي تحتاج الى حلول عملية.

هذا بينما اللبنانيون يواجهون اقسى الاخطار الداخلية بعد الانتخابات النيابية المؤسفة الكارثية وسيطرة العصبية الطائفية ، ودخولنا في عهد المؤامرات على الوحدة الوطنية والاستقلال وعلى السياسة الخارجية وعلى الانتاج والتنمية ، وعلى الصحة ، وعلى العرب جميعاً من خلال لبنان".

(المرجع: مقال لجريدة الانباء بتاريخ 1968/8/17)

- من اقواله:

● نقد السلطة اللبنانية المتهاونة في معالجة الوضع الاقتصادي

"تمر الايام ويستمر الفراغ، ويبدو انه ما من امل بأن يتخذ احد في هذه الدولة اية مبادرة لاجل انقاذ الوضع الاقتصادي والمالي المتردي، وما من بارقة امل تلوح في الافق في تمكّن المسؤولين من ان يتغلبوا على الضعف والاحجام المسيطرين على اجهزة السلطة الثلاثة في تدرجها الهرمي لكي يبدأوا على الاقل في معالجة الازمة التي تعانيها المصارف اللبنانية في مواجهتها منفردة اقسى ظروف المواجهة ، دون ان تتخذ السلطة اي تدبير جذري عملائي للحؤول دون اضعاف النظام المصرفي اللبناني او انهياره او استسلامه للرأسمال الاجنبي.

والذي يظهر من مجريات الامور والاحداث ان الازمة القائمة في جميع النشاطات والمجالات هي ازمة قضية سياسية ، اي ان نظام الحكم في لبنان لا يليق بالاضطلاع بالمسؤولية الاصلاحية والتطويرية والانمائية والتنظيمية الملقاة على عاتقه.

ويؤكد هذه الظاهرة من اللامبالاة والابتعاد عن الروح العلمية والجدية في معالجة الامور. والامتناع عن اية مبادرة ايجابية بناءة في معاينة المعضلات وحلها تباعاً وسريعاً، لكي لا تتراكم، فلا يعود المسؤول يعرف، لمجانبته النهج العقلاني في تفكيره وارادته وعمله ، من اين يبدأ وكيف ينتهي."

(مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1967/3/10)

• عودوا الى الواقع واتركوا الالهيات الدستورية لأربابها

"يتلهى الناس ويلهيههم ارباب الحكم بالقضايا التي كان يجب ان تبقى على حدود لبنان لا ان تدخل الى صميم شعبه فتحوله عن واقعه الاقتصادي والاجتماعي القاسي والمؤلم.

فعوض الرسالة التي توجه بها رئيس الدولة الى اللبنانيين وهذه الاستشارات العقيمة ، وكم كنا نود ان يفكر رئيس الجمهورية جدياً بالاسراع في تأليف حكومة قادرة لتداوي مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وتخفف شيئاً محسوساً من الازمة الخانقة القائمة والتي اخذت تصيب ليس فقط كبار الاقتصاد والمال ، بل ايضاً وخصوصاً آلاف العمال والفلاحين وافراد الطبقة الوسطى بسبب تمسك رئيس الجمهورية بما امكنا تسميته ميتافيزيقيا القسم الدستوري. هذا القسم الذي لم يجعل في السابق رئيس الجمهورية يثبت حرصه على تطبيق القوانين اللبنانية وتنفيذ مضامين الدستور بما نجم عن تعليق مفاعيل كل من قانون التطهير القضائي والاداري العام، وقانون الاثراء غير المشروع، والتدخل لدى مجلس الشورى لأجل ابطاء البت بالدعاوى المقاومة من المواطنين المطالبين بحقوقهم. كما لم يمنع هذا القسم رئيس الدولة من التصرف على غير اساس برلماني دستوري .

الناس تريد ان تعيش يا فخامة الرئيس ويا حضرة المستشارين في القصر المنيف، النس تريد ان تعمل وان تجد عملاً، تريد ان تكون قادرة على شراء الدواء والمواد الغذائية ، تريد ان تضمن مستقبلاً لأولادها، تريد ان يبقى لها وطن".

(المرجع: مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1969/7/5)

- مشاريع ومطالب اصلاحية:

• مشروع قانون لمنع الجمع بين النيابة والوزارة

قدّم كمال جنبلاط هذا المشروع للرئيس فؤاد شهاب والحكومة بتاريخ 1959/4/4 وهذا نصه:

"مادة وحيدة : ألغيت المادة 28 من الدستور اللبناني واستبدلت بالنص التالي:

لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة. واذ قبل احد اعضاء المجلس النيابي عضوية الوزارة يعتبر متسقيلاً حكماً من النيابة.

الاسباب الموجبة:

لا يصلح وضع الادارة العام في لبنان ووضع البلاد بشكل عام ، من حيث المحسوبة الحزبية والفساد المسيطر، الا اذ حيل بين عضو المجلس النيابي ان يصبح وزيراً في الحكومة ، اي اذا قضينا على استثمار النائب لوظيفة الحكم لأجل الترويج لصالح ناخبيه ومساعدتهم بشكل، كثيراً ما يتنافى مع القوانين العامة.

ان مثل هذا الاصلاح في الدستور اللبناني اذا اقترن بإنشاء مجلس مستقل للخدمة المدنية ، يؤمن العدالة في ادارة الدولة وفي توزيع المصالح العامة على المواطنين، وفي انتظام شؤون الحكم ، وهو اصلاح توحى به الخبرة والعبرة مما هو واقع لبنان وواقع الخلق السياسي للمواطن وللموظف الاداري ."

(المرجع: كتابه "مشاريع قوانين لهيكل الدولة وتطويرها لتحقيق المواطنة" ص. 35)

- الصورة النادرة لكمال جنبلاط يضحك: انا اقطاعي ولو باشتراكيتي... (من أرشيف جوزف أبي ضاهر)



«العودة إلى الماضي ومحاكمة رجالاته وصلبهم لا تكفي. المستقبل ينتظر منا جميعًا أن نصنعه، من دون دفع سمسرات ودماء».

قالها كمال جنبلاط، بعد استقباله «لجنة طانيوس شاهين» (ربيع 1969) المؤلفة من مثقفين، كانت أولى اهتماماتهم: محاربة الاقطاع (!).

جلس وضحك ومازح ضيوفه: «أنا من الاقطاع ولو باشتراكيتي».

قَصَمَ الابتسام الشفاه، وبدأ كلّ ضيف يقول ما عنده، ولماذا تألفت اللجنة، وأحدهم تذكر بحدة تصرف عائلات تظنّ أنها تلبس تاج السماء.

كان الزعيم الاشتراكي، الذي بهر زوّاره بدقة ملاحظاته السريعة، يستمع جيدًا إلى تناقضات لتبرير معالجات من «مقاطعية» الدولة، ويعطي آراءً لا تطلع من حماسة، أو نتيجة حقدٍ على بعض من كان يُلمح إلى تصرفاتهم. - كانوا من القديسين..! أمام ما يحصل اليوم!

أسقط الشكوى، وبدّد الحقد الدفين.

صحيح أنهم مارسوا التخويف - في ثياب رسميّة - لكن الصفقات المشبوهة ما كانت لتمرّ «على عهد الأمير» باعتراف الزعيم المتصوّف... وخبرنا «أن من يحمي جسده من الجشع، في مأكّل وفي مشرب، وما دون... يعضّ أصابعه ألف مرّة قبل أن تمتد إلى سمسرة وسرقة وبرطيل... وروى أمثلة وشهادات وحكاية قرأها في كتاب للعالم الأميركي الكيميائي هاريسون براون (1917 - 1981). تقول:

«يعيش الثعلب في غذائه على افتراس الأرانب، وتعيش الأرانب على أكل الخضار، والخضار إذا اضمحلت ماتت الناس التي تقتات منها، وماتت الأرانب وماتت الثعالب».

ختم: «نحن بحاجة إلى من يحمي الطبيعة فلا تفقد خضرتها، ولا تضمحل الأرانب، وأما الثعالب... فلتبحث عن غذاء لها في غير هذه الأرض».

أظن: أن الثعالب ما عادت تكفيها الأرض، والأرانب... بدأت بأكلنا!

- علوم وتكنولوجيا: كوفيد 19 يتوج سنة 2020 سنة العلوم لكن الاوساط العلمية ليست متفائلة -
الشرق الاوسط في 2020/12/29

لم يحصل في تاريخ العلوم الطبية أن تمكن الباحثون من تطوير لقاح بالسرعة التي تم بها تطوير اللقاح ضد «كوفيد - 19»، الذي لم يستغرق أكثر من عشرة أشهر، فيما يستغرق تطوير اللقاحات عادة من خمس إلى ثماني، وأحياناً عشر، سنوات.

ولم يسبق أن استقطبت البحوث العلمية المعقدة هذا القدر من الاهتمام الذي أثاره التنافس بين كبريات المختبرات والشركات العالمية لتطوير وإنتاج لقاح ضد فيروس كورونا المستجد، خلال هذه السنة الملغونة التي قلبت مقاييس الحياة وقطعت أوصالها، واستحقت عن جدارة لقب «سنة العلوم»، في عالم لا يتحرك سوى على وقع الحسابات السياسية والمعادلات الاقتصادية.

لكن الأوساط العلمية التي رحبت بهذا الاهتمام، وهلت للاعتراف بدور البحوث العلمية في إدارة المجتمعات الحديثة، ليست متفائلة بأن يستمر هذا الاهتمام والدعم في المستقبل بعد القضاء على الجائحة التي دمرت حياة الملايين الذين ألفوا العيش في مجتمعات الرفاه المتطورة، التي لم تتخيل يوماً بأن ينزل عليها كل هذا الرعب والموت.

كثيرون تساءلوا كيف ظهر هذا الوباء فجأة بدون إنذار أو تحذير في عصر التكنولوجيا المتطورة التي ترصد كل شاردة وواردة في حياتنا، لكن الحقيقة هي أن الأوساط العلمية كانت تحذر منذ سنوات من جائحات فيروسية من غير أن تلقى تحذيراتها عند المسؤولين الأذنان الصاغية.

كان العالم الفيزيائي الأميركي الشهير كارل ساغان، يقول «إننا نعيش في مجتمعات تعتمد كلياً على العلوم والتكنولوجيا، لكن السواد الأعظم من الناس لا يفقه شيئاً عنها، وهذه وصفاً أكيدة لوقوع الكوارث. صحيح أن الانفصال قائم منذ القدم بين الأوساط العلمية وعمامة الناس، لكن عندما تكون التكنولوجيا هي العماد الأساس لمجتمعاتنا ولدورة الحياة فيها، يصبح هذا الانفصال أمراً بالغ الخطورة».

تفيد دراسة لمنظمة «اليونيسكو»، صدرت أواخر العام الماضي، بأن أكثر من 70 في المائة من الناس يثقون بالعلوم، لكنهم لا يفهمونها، وأن أكثر من النصف يعتبر أن معرفته العلمية ضعيفة. وتضيف الدراسة أن أسباب الانفصال القائم بين الأوساط العلمية وعموم الناس لا تقتصر على قلة التأهيل أو الاطلاع العلمي في المجتمع، بل غالباً ما ترتبط بالعزلة التي يعيش فيها الباحثون وقلة تواصلهم على نطاق واسع خارج محيطهم.

ويقول خبراء اليونسكو إن النجاح في الأوساط العلمية يكاد يقتصر على عدد البحوث والدراسات والمقالات المنشورة في الدوريات المتخصصة التي باتت السبيل الوحيد لتقويم الباحثين، وبالتالي لحصولهم على الموارد المالية لمواصلة أبحاثهم، أو ما يعرف بالاصطلاح الشائع «النشر أو الفناء»

(Publish or Perish). وقد أدى ذلك إلى وضع العديد من الباحثين في عزلة بين أطنان من الوثائق، أقصتهم عن المحيط الاجتماعي والإعلامي، وأنستهم ضرورة نقل نتائج بحوثهم، ونشرها بلغة قريبة من الإدراك العام.

يضاف إلى ذلك أن المسالك الطويلة والمعقدة للبحوث العلمية تتضارب مواقيتها مع وتيرة المجتمعات الحديثة التي اعتادت قياس النجاح وفقاً لمعايير زمنية سريعة ومختصرة. ولا ننسى أن الموارد المخصصة للبحوث العلمية تتراجع منذ عقود في معظم البلدان، ما يدفع بكبار العلماء والأخصائيين إلى أحضان شركات الأدوية التي تحولت إلى مراكز عالمية للنفوذ الاقتصادي غالباً ما تفرض أولوياتها على الدول التي هب معظمها مؤخراً إلى تمويلها بسخاء ومن غير حساب تحت وطأة الأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية الكارثية.

وفي حديث مطول مع مديرة قسم الصحة العامة في منظمة الصحة العالمية، تقول عالم الوبائيات ماريا نيبيرا، «في السنوات الماضية تمكن العالم، بفضل جهوزية صحية عالية في بلدان الشرق الأقصى ومقدار من الحظ، من تجاوز فيروس سارس في عام 2002، ثم إنفلونزا الخنازير في عام 2009، وفيروس إيبولا في عام 2014، وفيروس زيكا في عام 2016، لأنها لم تتطور إلى مستوى الجائحة. لكن عندما أعلنت منظمة الصحة جائحة (كوفيد) في الحادي عشر من مارس (آذار) الفائت، وكان العالم غارقاً في صراعاته السياسية والرأي العام منقاداً وراء مباريات كرة القدم والمسلسلات التلفزيونية، كانت الأوساط العلمية جاهزة». وتضيف نيبيرا: «إذا كنا قد تمكنا من تطوير لقاحات في أقل من عشر أشهر، فبفضل العلماء والباحثين الذين كانوا يعملون منذ سنوات برواتب متواضعة جداً وموارد شحيحة، لكن بإرادة صلبة ومثابرة لا تعرف الكلل هي التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم».

تجدر الإشارة إلى أن السباق البحثي الذي شهده العالم منذ ظهور هذه الجائحة لا مثيل له في تاريخ البشرية. فبعد مرور أربعة أشهر فقط على ظهور الفيروس، كان الباحثون في شتى بلدان العالم قد نشروا أكثر من 90 ألف تسلسل وراثي (جينوم) لمصابين بالفيروس من أجل تسهيل التعرف على خصائصه ومواصفاته التحورية. وفي أقل من ستة أشهر كان الباحثون قد نشروا أكثر من 40 ألف دراسة عن «كوفيد - 19». بينما لم يتجاوز عدد البحوث التي نشرت عن فيروس «سارس» الألف. وكانت منظمة الصحة قد وضعت برنامجاً منذ مايو (أيار) الفائت يضم 440 مستشفى في 35 بلداً لتقاسم المعلومات والبيانات حول فاعلية العلاجات التي تجربها ضد الفيروس.

ولا تخفي نيبيرا اعتزازها وتأثرها إذ تقول: «لقد حطمتنا كل الأرقام القياسية في التعاون بين الخبراء. لم أشهد شيئاً مماثلاً في حياتي... كنا نتصل بالخبراء والأخصائيين من كل أنحاء العام، أحياناً بعد منتصف الليل أو في ساعات الفجر الأولى، وكانوا جميعاً يلبون النداء متجاوزين كل الاعتبارات التجارية في حالات كثيرة. لا يمكن أن ننسى، أنا وزملائي، هذا السخاء في العطاء

والتعاون، وكلنا يدرك أنها لحظة تاريخية عساها تكون مصدراً لاستخلاص العبر والاستعداد للمستقبل».

لكن الأوساط العلمية المستقلة تخشى كثيراً من تداعيات الصراعات الجيوسياسية والمنافسة التجارية المحمومة التي تدور حول اللقاحات، وتذكر بأنه حتى اليوم لم تتقدم أي من الشركات الثلاث التي تنتج اللقاحات الموزعة على العالم (أسترازينيكا، فايزر، ومودرنا)، بنتائج بحوثها إلى الجهات العلمية المختصة لمقارنتها.

كما أن الجمعية الملكية الكندية حذرت مؤخراً من «عطرسة» بعض العلماء الذين يروجون لنظريات غير مؤكدة عبر وسائل الإعلام، فيما نبهت «الجريدة الطبية البريطانية» في افتتاحية عددها الأخير إلى أنه «بقدر ما تكون ثقة المتحدث عن (كوفيد) كبيرة، بقدر ما يجب أن تضعف الثقة بما يقوله»، مذكرة بأن ثمة أسئلة كثيرة حول الوباء لا يعرف أحد إجابة أكيدة عنها، مثل فترة المناعة التي تنشأ عن الإصابة بالفيروس، ومستوى خطورة السلالات المتحورة، أو أسباب انخفاض نسبة السريان في المدارس.

- **صحة وغذاء: مضادات التغذية اساسية في الحمية – جريدة الجمهورية في 2021/1/15**
ربما يحاول الكثيرون اتباع نظام غذائي صحي هذه الأيام، بهدف الحصول على ما يكفي من المغذيات الجيدة والحد من الأطعمة الأقل جودة.

ويشمل ذلك الاهتمام بمواد غذائية مثل الألياف والدهون والفيتامينات، ومضادات التغذية.

وتقول جيل جويس، الأستاذة المساعدة لتغذية الصحة العامة في جامعة ولاية أوكلاهوما، تؤكد لكم أن مضادات التغذية ليست العدو الشرير لجميع الأطعمة المغذية، التي تتناولها.

وطالما أنك تتبع نظاماً غذائياً متوازناً ومتنوعاً، فإن مضادات التغذية ليست مصدر قلق. وفي الواقع، يدرك العلماء أن لديها بالفعل العديد من الفوائد الصحية.

ما هي مضادات المغذيات؟

تُعرف بأنها مواد توجد بشكل طبيعي في الأطعمة النباتية والحيوانية. ويأتي الاسم من طريقة عملها في جسمك بمجرد تناولها. إنها تمنع أو تتداخل مع كيفية امتصاص جسمك للمغذيات الأخرى من أمعائك إلى مجرى الدم، حتى يمكنك استخدامها بعد ذلك.

وتتداخل بشكل شائع مع امتصاص الكالسيوم والحديد واليوتاسيوم والمغنيسيوم والزنك. وطورت النباتات هذه المركبات كآلية دفاعية ضد الحشرات والطفيليات والبكتيريا والفطريات.

وعلى سبيل المثال، يمكن لبعض مضادات المغذيات أن تسبب طعما مرا للطعام؛ لن ترغب الحيوانات في أكلها، مع ترك البذور، على سبيل المثال، لتوفير الغذاء للشتلات المستقبلية.

وتمنع بعض مضادات المغذيات هضم البذور التي يتم تناولها. وتنتشت البذور عندما تخرج من الطرف الآخر في فضلات الحيوان ويمكن أن تستمر في زراعة نباتات جديدة. وتساعد تكتيكات البقاء هذه الأنواع النباتية على النمو والانتشار.

وفيما يتعلق بالأطعمة التي يأكلها الناس، ستجد في الغالب مضادات مغذية موجودة بشكل طبيعي في الحبوب الكاملة والبقوليات.

وتظهر الدراسات أن مضادات المغذيات ليست مصدر قلق ما لم يتم استهلاكها بكميات كبيرة جدا وغير واقعية - ولها فوائد صحية عديدة. وتخضع مضادات المغذيات حاليا لتغيير في الصورة مشابه جدا للألياف الغذائية التي تمت تجربتها.

وفي مرحلة ما، اعتقد العلماء أن الألياف الغذائية ضارة بالناس. ونظرا لأن الألياف يمكن أن ترتبط بالمغذيات وتسحبها من الجهاز الهضمي في البراز، بدا الأمر وكأنه شيء يجب تجنبه.

ولمعالجة هذه المشكلة المتصورة، أدت معالجة الحبوب في أواخر القرن التاسع عشر إلى إزالة الألياف من الأطعمة. ولكن العلماء يعرفون الآن أن الألياف الغذائية مهمة للغاية وتشجع على استهلاكها. ويقل تناول الكثير من الألياف من مخاطر السمنة وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسكتة الدماغية والسكري، وبعض أمراض الجهاز الهضمي.

وبنفس الطريقة، بدلا من شيء يجب تجنبه، فإن العديد من مضادات التغذية تعتبر الآن مغذيات وأطعمة وظيفية تعزز الصحة نظرا لفوائدها العديدة.

وفيما يلي مقدمة لبعض أكثر مضادات التغذية التي يتم تناولها بشكل متكرر، والتي تأتي مع الفوائد:

- السابونين، الشائع في البقوليات، يمكن أن يعزز جهاز المناعة ويقلل من خطر الإصابة بالسرطان ويقلل الكوليسترول، ويقلل من استجابة نسبة السكر في الدم للأطعمة، ويؤدي إلى تقليل التجايف، ويقلل من خطر الإصابة بحصوات الكلى ويحارب تخثر الدم الذي يظهر في النوبات القلبية والسكتات الدماغية.

- الليكتينات، الموجودة في الحبوب والبقوليات، مرتبطة بانخفاض خطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وبعض أنواع السرطان، وزيادة الوزن أو السمنة.

- التانينز، الموجود بشكل شائع في الشاي والقهوة واللحوم المصنعة والجبن، وهي مضادات الأكسدة التي يمكن أن تمنع نمو البكتيريا والفيروسات والفطريات والخميرة، وقد تقلل من مستويات الكوليسترول وضغط الدم.

اقرأ المزيد

دراسة: بكتيريا الأمعاء تلعب دورا في محاربة كورونا

دراسة: بكتيريا الأمعاء تلعب دورا في محاربة كورونا

الفيتات، الموجودة في القمح والشعير والأرز والذرة، ترتبط بزيادة وظائف المناعة وموت الخلايا السرطانية، فضلا عن انخفاض نمو الخلايا السرطانية وانتشارها.

- الجلوكوزينات، الموجودة في الخضروات النحاسية مثل القرنبيط، تمنع نمو الخلايا السرطانية.

ويُشار إلى ما يسمى بـ Oxalates، على أنها واحدة من عدد قليل من مضادات المغذيات التي لها تأثيرات سلبية في الغالب على الجسم.

وتوجد في الكثير من الأطعمة الشائعة، بما في ذلك البقوليات والتوت والتوت البري والبرتقال والشوكولاتة والتوفو ونخالة القمح والصدودا والقهوة والشاي والبيرة والخضروات ذات اللون الأخضر الداكن، والبطاطا الحلوة.

وتشمل الآثار السلبية لـ Oxalates، الارتباط بالكالسيوم في الجهاز الهضمي وإزالته من الجسم في حركات الأمعاء. ويمكن أيضا أن تزيد من خطر الإصابة بحصوات الكلى لدى بعض الأشخاص.

وفي الواقع، تفوق إيجابيات مضادات المغذيات، السلبيات. ويجب تشجيع عدم تجنب الأطعمة الصحية التي تحتوي عليها - بشكل أساسي الفواكه والخضروات والحبوب الكاملة والبقوليات.

وتصبح العناصر المضادة للمغذيات مصدر قلق فقط إذا تم استهلاك هذه الأطعمة بكميات كبيرة جدا، وبالإضافة إلى ذلك، يتم إزالة أو فقدان نسبة كبيرة من مضادات المغذيات من الأطعمة التي يأكلها الناس أثناء معالجتها وطهوها، خاصة في حالة النقع أو التبييض أو الغليان أو غيرها من العمليات عالية الحرارة.

اخبار الرابطة

استمرار تدابير الاقفال والحجر بسبب وباء كورونا ، حدّ من نشاطات الرابطة هذا الشهر.

- 1- اصدار العدد 46 من فرح في موعده نهاية شهر كانون الثاني 2021
- 2- رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تنعي الصديق المهندس محمود عبد الباقي:

بيروت في 15 كانون الثاني 2021

غيّب الموت فجأة الصديق العزيز محمود عبد الباقي الذي شارك في تأسيس الرابطة منذ عام 2010، وواكب ودعم كل نشاطاتها الفكرية والتوعوية لنشر تراث المعلم كمال جنبلاط.

كان الشيخ محمود مثلاً للوفاء والاخلاص، والعطاء ، والالتزام بالقيم الاخلاقية والانسانية وبمحببة الناس والاهتمام بشؤونهم وشجونهم. كما كان طيب المعشر يمتاز ببديهة متوقّدة وظرف لَمّاح.

ابو عماد: صديقي ورفيق الدرب على خطى كمال جنبلاط: بإسم الهيئة الادارية ورفاقك ورفيقاتك واصدقائك وصديقاتك في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط، نوجّه تحية محبة وتقدير وإكبار الى روحك الطاهرة، ونقول لك ستبقى ذكراك مؤبّدة.

باركك الله وأسكنك الى جواره حيث تستحق ان تكون.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

رد السيدة هدى عبد الباقي على الرسالة:

Good morning...I am Hoda, Mahmoud.A.Baki's wife.I would like to thank you for the warm message you sent after he passed away...I know how much Mahmoud used to appreciate you.. Thanks again asking God to bless you and your family..

3- رابطة اصدقاء كمال جنبلاط تنعي الصديق الدكتور سامي طراد:

بيروت في 20 كانون الثاني 2021

بمزيد من الأسف والحزن، تلقينا نبأ وفاة الدكتور سامي طراد، الصديق الداعم بإخلاص ووفاء
لنشاطات رابطة أصدقاء كمال جنبلاط الفكرية والثقافية. ونتقدّم بكل إحترام من عائلته الكريمة بأحرّ
التعازي، سائلين الله ان يشمله برحمته ورضوانه، ويسكنه فسيح جناته.

عبّاس خلف

رئيس رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

4- مواصلة حملة التوعية من وباء كورونا وهنا نموذج عنها: كورونا القاتل ، خطر بالغ الخطورة على حياة اللبنانيين

عدّاد الاصابات في وباء كورونا تحلّق في لبنان وتتخطى كل اعتاب التوقعات. وهذا كان متوقّعا بعدما وقع
المحظور في ظل التفلت الذي شهده لبنان في موسم الاعياد في غياب القرار الصارم والاجراءات الوقائية ،
وفوضى وعدم دقة فحوص الـPCR في العديد من المختبرات المرخصة من وزارة الصحة. لجأت السلطات
المختصة من جديد الى قرارات الاقفال الملغومة بالعديد من الاستثناءات غير المبررة ، وكالعادة ظهرت
الخروقات الواسعة للاقفال في العديد من المناطق ، واستمر التحايل على القرارات واعتماد الوساطات
للتوسع في الاستثناءات ، وواصل العديدون التصرف باستهتار ادخل العدوى الى معظم العائلات ، وسط
عجز متزايد في عجز المستشفيات عن استقبال مرضى الكورونا . والنتيجة الطبيعية لكل ذلك : حياة
اللبنانيين في خطر.... فهل من وعي يقرب هذه المعادلة؟

**الكمامة والتباعد حتماً... مسؤولية وواجب كل مواطن ومواطنة وكل من يقيم على الاراضي
اللبنانية**

من الصحافة اخترنا لكم:

- **لبنان بين مطرقة السياسيين وسندان الشخصية لدى المواطن - السفير د. هشام حمدان - جريدة
النواء في 2021/1/9**

من أين تأتي هذه القوة التي يظهرها السياسيون في لبنان رغم كل مآسيه؟ هل هي الاعتبارات الطائفية والمذهبية؟ هل هي فقدان الشخصيات القيادية والرموز والبرامج الوطنية؟ هل هي الحاجة والفقير؟ ربما كان يمكن القبول بمثل هذه التبريرات قبل 17 تشرين 2019، أما بعده فإن المنطق يقول أن الثورة تجتاح لبنان من شماله إلى جنوبه، إلى بقاعه وبيروته وجبله.

الثورة أسقطت بوضوح الإعتبارات الطائفية والمذهبية. والثورة أنتجت شخصيات قيادية، وعشرات البرامج الوطنية، كما أن اللبنانيين تساوا في الفقر والحاجة. الأموال ضاعت على الجميع من دون أي تمييز، وكل من هو دخله بالليرة اللبنانية انهارت إمكانياته. إذا ما هو هذا المبرر المؤسف الذي يطغى على اللبنانيين.

في الواقع الجواب موجود بين مجموعات الثورة. عشرات المجموعات. لماذا؟ عشرات من أصحاب الطموحات يجولون بين المجموعات، يصرخون مع هذا صباحا ومع ذلك مساء. وكثيرون منهم حملوا أعلام أحزابهم متحايلين على المذهبية برفع شعارات منتقاة، تمنع الثورة من تحقيق أهدافها الكاملة؛ فإما أن تشتتها أو تحوّلها لإغراضها. والذين لم يكن لهم صوت صاروا الآن قادرين على الصراخ، سواء في الساحات، أو على صفحات المجموعات. كل يغني على هواه بحسب ما يرضي شخصه. برزت بقوة الشخصية التي زرعتها النظام الطائفي، ونظام المحاصصة، ونظام الإستزلام، والوقوف على الأبواب، والهمس في الأذان. هي مشكلة ثقافية يصعب علاجها من دون بيئة حاضنة مناسبة تسودها العدالة والحريات واحترام الآخر.

لطالما كانت الشخصية موجودة بقوة في الثقافة اللبنانية. لذلك كان يقال: إن اللبناني متفوق كفرد، وفاشل كمجموعة. لكن فعل القانون، وهيبة النظام، أدخلنا حالة من الإنتظام إلى هذه الشخصية. فعندما تزول هيبة النظام وفعل القانون، تطغى الشخصية.

ترى ما هو الحل إذا؟

نحن قلنا مرارا، أن الحل يكمن في ثورة رجال الدين على الواقع. لذلك طالبنا صراحة بموقف وطني جامع لقيادات روحية من كل الطوائف، تخاطب به المجتمع الدولي، بغية إخراج لبنان من الصراعات الإقليمية والدولية، مما يساعد في إضعاف رجال السياسة، ووضع آلية مرحلية للعودة إلى النظام والقانون.

لبنان بحاجة إلى مرحلة انتقالية بين الواقع المأساوي والحلم الكبير لإنساننا اللبناني. نحن بحاجة إلى برنامج محدود وغير فضفاض، يجمع القواسم المشتركة، للخروج من هذه الحالة. نحن بحاجة إلى معرفة حقوقنا الوطنية التي يمنحنا إياها الدستور والقانون الدولي وإلى إحترام موجباتنا المقابلة التي ينص عليها الدستور والقانون الدولي. وقد سعينا مرارا إلى توضيح الأمور ونجد حاجة الآن إلى تكرار هذه البنود، لا سيما بعد التطورات التي شهدتها الساحات اللبنانية والساحة العربية والإقليمية. فقد جعلت تناول سلاح حزب الله جزءا لا يتجزأ من المطالب المتصلة بأية تسوية في لبنان والمنطقة، مما رفع كثيرا من منسوب المخاوف من حروب واسعة تشمل لبنان.

نحن ندعو إلى تبني البرنامج التالي، بغية الإستعداد لأي تطوّر قادم، وخاصة إذا تمّ حلّ المجلس النيابي.

1- موجب تطبيق الدستور بكلّ حذفه، وإعداد فريق عمل مختص من قانونيين دستوريين لترجمة المطلوب إلى مشاريع قوانين.

2- موجب الإلتزام باتفاقيّة الهدنة لعام 1949، التي تمنع من جهة أي تدخل خارجي في لبنان في إطار صراعات الشرق الأوسط، سواء من جانب إسرائيل وحلفائها، أو من جانب أعداء إسرائيل وما أكثرهم إعلاميا، على الساحة العربية والإقليمية، وتحفظ من جهة أخرى الحدود الوطنية المعترف بها دوليا، وتبعد عنّا كأسّ التطبيع والإعتراف والسلام مع إسرائيل قبل الوصول إلى حلّ متّفق عليه في إطار جامعة الدول العربية.

3- موجب الإلتزام بقرارات مجلس الأمن لجهة إزالة أي سلاح غير سلاح الشرعيّة اللبنانيّة، وفقا لما ينصّ عليه الدستور اللبناني.

4- العمل لتحويل مبدأ حياد لبنان الإيجابي عن الصراعات العربية والإقليمية، إلى مادة دستورية مع الإحتفاظ بحقّ الدّفاع عن النفس وفقا لقواعد القانون الدولي.

5- رفع شعار «لبنان وشعبه ضحايا للصراعات العربية والإقليمية والدولية منذ عام 1969»، والمطالبة بالتعويضات المناسبة، وإلغاء ديون لبنان، وتفعيل برامج بناء السلم بعد النزاع في وطننا.

6- العمل لإقامة مؤتمر وطني برعاية دولية للمصالحة والمصالحة على غرار مؤتمر جنوب إفريقيا، لإقبال حقبة المرحلة السابقة، والبدء بالحقبة الجديدة.

7- العمل لإنشاء محكمة وطنية خاصة بمساعدة خبراء دوليين لمكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة.

8- إستكمال مطلب العدالة لضحايا التفجير الإرهابي الذي بدأتها المحكمة الخاصة بلبنان، من خلال مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ حكم المحكمة. ومتابعة المطالبة أيضاً، بالعدالة لضحايا تفجير المرفأ، بما في ذلك إحالة التفجير إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- تسألون بعد: لماذا ثار الناس، ولماذا سينزلون من جديد الى الارض – الانوار الالكتروني في
2021/1/9

رسم وليد جنبلاط بشكلٍ مقلقٍ وحزينٍ وأسودَ صورةَ لبنانَ الحاضرِ كما المستقبلِ.

في إطلالته الأخيرة التلفزيونية مع مرسل غانم سأل جنبلاط عمّا تبقى من دورٍ لبنانيٍّ ومن قرارٍ لبنانيٍّ وسطَ هذا التزامٍ في "الأجندات" الخارجية على لبنان.. وهذا هو جوهرُ الأزمة.

من الحدود إلى الأمن إلى السيادة إلى الأدوار الخارجية كيف يمكنُ تثبيتُ استقرارٍ لبنانيٍّ ومعه عودةٌ لحياةٍ أمنيةٍ اجتماعياً ومالياً واقتصادياً إذا كان لبنانُ ينامُ على بركانٍ التناقضاتِ الخارجيةِ وإذا استمرَّ مسرّحاً للتجاذباتِ التي دمّرت لبنانَ منذ سنواتٍ ولا تزالُ..

متى يشعرُ الشعبُ انه هو حقيقةً مصدرُ السلطةِ وانه يملكُ السيادةَ في كلِ القراراتِ والاحكامِ والتوجّهاتِ التي تقررُ مصيره لسنواتٍ ولأجيالٍ..

لغاية اليوم، وهذا ما جعلَ الشعبَ ينزلُ إلى الساحاتِ، لم يشعر المواطنُ أنه شريكٌ في أي قرارٍ وأنه سيبدُ على أرضه، فكل ما يجري هو إملاءاتٌ تفرضُ عليه وهو لا حولَ له ولا قوةَ سوى الإذعانِ..

لم يتعلم من يقودونَ البلادَ شيئاً مما جرى ويجري منذ سنةٍ ولغاية اليوم .. وهم لا يزالونَ يستمرونَ بالضربِ عرضَ الحائطِ بكلِ مقاييسٍ ومعاييرِ الأخلاقِ التي يجبُ أن تحكّم السياسةَ قبل أي شيءٍ آخر.

هل تدركُ الطبقةُ السياسيةُ ماذا يعني ان يعيشَ بلدٌ منهارٌ بالكاملٍ وسطَ حكومةٍ تصريفِ أعمالٍ هي أساساً حكومةً فاقدةً للثقةِ وغيرُ شرعيةٍ وعاجزةٌ وغيرُ قادرةٍ؟

هل تدرك الطبقة السياسية ماذا يعني أن يعيش بلدٌ منهارٌ بالكامل كباشاً سياسياً لا نهايةً له بين رئيس جمهورية وبين رئيسٍ مكلفٍ بتشكيل الحكومة "أخذ وقته وكتر" في إجازته لمناسبة الأعياد وحتماً بالاستفادة من أخذ اللقاح المناسب للكورونا، فإذا به يعود صامتاً تعبيراً عن عجزٍ في إمكانية خرق الجدار المسدود؟

هل يدرك من يقودون البلد أن آخر هم الناس في يد من الثلث المعطل وهذا الوزير من حصة من وذلك من نصيب من، يريد الناس أن يعيشوا وأن يناضلوا للحياة، حياةً تسلبها منهم كورونا كل لحظة وتأخذ أحبباء لهم فيما بلدهم سياثيه اللقاح بعد أشهر وبيكون "اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب" .. وبصريح العبارة "اللي مات مات واللي انصاب انصاب" ولا أحد يسأل..

عندما حذرنا قبل أشهر من انهيار النظام الصحي نتيجة كورونا لم يستمع إلينا أحد.. وها نحن اليوم نقع في المحذور لا بل في الكارثة.. والأسوأ أن المستشفيات والدولة يتناثشان المسؤولية فيما يعلن وزير الصحة بكل صراحة أنه بعد سنة من كورونا اتخذ القرار بالاستفادة من قرض البنك الدولي لتعزيز إمكانيات المستشفيات الخاصة...

لماذا الانتظار لليوم طالما أن أموال القرض كانت موجودة.

ولماذا انتظرنا حتى أمس لنطلب تجهيزات جديدة ستتم إعارتها للمستشفيات الخاصة؟ ألم تكن لدينا الرؤية لمعرفة انتشار كوفيد 19؟

واستطراداً ماذا عن اللقاح؟ ولماذا حصره بجهة واحدة ولماذا لم نستدرج عروضاً من دول أخرى ومصانع أخرى.

ومن يضمن عدم وجود واسطات غداً في إعطاء اللقاحات وتوزيعها؟

أطباء يهاجرون.. أطباء وممرضون وممرضات مصابون، مستشفيات مدمرة بعد 4 آب .. دولة لا تدفع مستحقاتها للمستشفيات . والمستشفيات لا إمكانية لها لشراء مستلزمات وتجهيزات وأدوية من الخارج نتيجة شح الدولار وارتفاع الأسعار والمزاجية التي تحكم دعم الدولار الصحي..

فكيف سيستمر قطاع صحي وكيف لا ينهار؟

ناهيك عن الخفة في التعاطي مع المستشفيات الميدانية التي جاءتنا هبات من الدول الصديقة إذا بها تتبخر ولا وجود لها.

عن أي دولة نتحدث وفي أي غابة نعيش؟

وتسألون.. لماذا انتفض شعب لبنان الحضاري في 17 تشرين ، ولماذا سيعود قريباً ليطيح بمن استطاع ؟

- عن التطبيع ومسائل الحرية والديموقراطية - حازم صاغية - الشرق الاوسط في 2021/1/7

لم تكن الثورات العربية قليلة الحكمة حين عاملت مسائل التطبيع والسلام مع إسرائيل بوصفها مسائل ثانوية نسبياً. لقد تمسكت بحق الشعب الفلسطيني وبأحقية قضيته، لكنها لم تغلق الأبواب أمام السلام والتطبيع كما لم تفتحها. لم تقل إن التطبيع مدخل إلى الحرية والديمقراطية ولم تقل إنه مقتل للحرية والديمقراطية.

فبوصفها طالبة للحرية أولاً، بدت أولويات الثورات مختلفة. هذا الاختلاف يضع مسألة الحرية والديمقراطية في خانة غير الخانة التي يقيم فيها التطبيع، سلباً كان النظر إليه أم إيجاباً.

بمعنى آخر، يمكن للقمع أن يعمل ويقوى بتطبيع ومن دونه.

الحرية والديمقراطية هُزمتا لأسباب لا علاقة لها بالتطبيع أو عدمه. من هذه الزاوية، فالقضايا المهمة التي تستحق التركيز تتعلق بتكوين المجتمعات والأنظمة القرائية ومواقف الجيوش والمدن والبورجوازية والعالم الخارجي.

لكن إذا تساوى التطبيع وعدم التطبيع عملياً في قلة التأثير على مصائر الحرية والديمقراطية، فإنهما لا يتساويان نظرياً: عدم التطبيع، والحق يقال، يملك مزية لا يملكها التطبيع بذاته. إنه جوهرياً، وفي أحسن أحواله، يضع الحرية في المكان الثاني. إنه يؤجلها إن لم يسخفها ويربطها بـ«التناقض الرئيسي» أو بصوت المعركة الشهير الذي لا يعلو عليه صوت آخر. في مناهضة التطبيع، لا بد أن يتقدم العسكري والنضالي على المدني. محاولات التوفيق التي يزعمها البعض تبقى آراء ومقالات يعطّلها أدنى احتكاك بالواقع.

التطبيع، بهذا المعنى، موقف وحساب سياسيان قد يتفق معهما المرء أو لا يتفق. عدم التطبيع، وامتداده في الصراع والمقاومة، موقف خلاصي ومقدس، من يشدّ عنه فهو خائن. هذا ليس مجرد دجل ممانع. إنه هكذا فعلاً، وخلافه مع الديمقراطية لا يُحلّ بالكلام والرغبات: ماذا مثلاً لو أنّ إرادة شعبية في نظام ديمقراطي أيدت التطبيع، أي: أخلت بالخالصي والمقدس؟

لهذا؛ ليس بلا دلالة أنّ غلاة مناهضة التطبيع هم غلاة الحماسة للجيوش؛ إذ هي أداة الحرب مع إسرائيل، لكنها، في الوقت نفسه، أداة القمع لشعوبها. هؤلاء الغلاة ملأوا الدنيا صراخاً حين حُلّ الجيش العراقي عام 2003. لكن، ومن غير أن يكون الحلّ الأميركي علاجاً شافياً، تبدّى هذا الجيش في 2014، حين احتلّ «داعش» مدينة الموصل، لزوم ما لا يلزم. الغلاة أنفسهم هم الأشدّ حماسة للجيش السوري «الباسل». البلاء الحسن الذي أبلاه هذا الجيش كان ضدّ شعبه. الدفاع عن الجيشين كانت ذريعتي الأولى «التصدي لإسرائيل».

الحجج التي تقطع بضعف الصلة بين التطبيع والقمع كثيرة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة أنّ من يطبع غير قمعيّ. الحجج التي تقطع بقوة الصلة بين مكافحة التطبيع والقمع كثيرة. المطبّع أنور السادات كان قمعيّاً، لكنّ قمعيته نقطة في بحر ما عرفه العهد الناصريّ «المقاوم». النظام السوريّ أكثر الأنظمة العربية وحشيّة في القمع وأكثر الأنظمة العربية عداء للتطبيع.

في المقابل، فالمثال الفلسطينيّ لم يدفع، للأسف، إلى إنشاء هذا الربط المفقود. الديمقراطية لم تكن على جدول أعمال الزعماء الذين تعاقبوا على تمثيل القضية الفلسطينية. يصحّ هذا في أمين الحسيني وأحمد حلمي وأحمد الشقيري وياسر عرفات، مثلما يصحّ في جورج حبش ونايف حواتمة وأحمد ياسين وخالد مشعل واسماعيل هنية ومحمود عباس. ليست هناك حالة شنود واحدة، رغم تعدّد الأيديولوجيات والأزمات والتجارب. لقد بتنا مثل المؤمنين الذين يقولون: كلهم فشلوا في تطبيق الدين كما يجب. مؤسّسات الثورة الفلسطينية، من منظمة التحرير إلى باقي الفصائل، لم تقدّم نموذجاً يزكّي هذا الربط بالحرية والديمقراطية. المواقف من مسائل البلدان المجاورة كانت دائماً تختار الوقوف مع الأقلّ تعبيراً عن الحرية والديمقراطية. في لبنان، اختير السلاح والتسلّح المباشر اللذان ساهما في تقويض حياة برلمانية كانت قابلة للتطوير والإصلاح. في سوريا، اختير الأسد ضدّ شعبه. في العراق، اختير صدام حسين وحروبه. «حزب الله»، الذي صقّى آخر بؤر المقاومة الفلسطينية، لم يُسامح على فعلته فحسب، بل التقت حوله القلوب والعواطف. «الصدف» تكرّرت حتّى صارت «قانوناً».

الخيارات هذه لم تخرّس القطيعة بين القضية الفلسطينية وحقّها المؤكّد وبين مسائل الحرية والديمقراطية، بل أفقرت القضية نفسها وأضعفت صلتها بكلّ ما هو حيّ خارج نطاقها المباشر، وكذلك داخله. شيئاً فشيئاً صارت القضية روحاً من دون أجساد ملموسة تجسدها، وغنيّة هي قابليّة الشكّ في الأرواح التي لا تتجسّد، وتمتّع مرّة بعد مرّة عن التجسّد في أشكال مادية ملموسة.

أغلب الظنّ أنّ التطبيق، في هذا كلّ، لا يقدّم ولا يؤخّر. ويُخشى أن يكون تضخيم هذا العنوان من نتائج هزيمة الثورات التي حاولت تغيير العناوين والرجوع إلى انتفاخات هوائية قديمة.

لكنّ «الجماهير» التي قال خصوم التطبيق إنّها سوف تهبّ وتُسقطه لم تفعل. لم يحصل هذا في البلدان الصغرى ولا الكبرى، ولا في البلدان الغنيّة أو الفقيرة. بعض هؤلاء الخصوم استبدلوا بـ«الجماهير» الميؤوس منها جو بايدن!

هذا التطوّر أيضاً وأيضاً لم يدفع إلى التفكير والمراجعة خارج العبارتين الفقيرتين اللتين نستلّهما من الخزانة العتيقة: في حالات القلّة يقال «الحكّام أنهكوا الجماهير فجرّوها إلى الإذعان»، وفي حالات الوفرة يقال «الحكّام رشّوا الجماهير فارتشت». الأمر بات يستحقّ التفكير والمراجعة وبعض المسافة عن محفوظات مقدّسة لا يسري عليها مرور الزمن.

- Syrian refugees : here to stay, however miserable – Economist – Jan 9th 2021

On december 26th a scuffle broke out between Syrian refugees and residents of the Lebanese town of Bhanine, north of Tripoli. That night the row, allegedly over unpaid wages, turned ugly. Shots were fired. Armed villagers then set fire to the

refugees' tents, causing them to flee and sleep rough in nearby fields. When they returned the next morning their makeshift camp was little more than a patch of charred debris.

The past year has been difficult for everyone in Lebanon. The country has endured covid-19, the collapse of its currency and a huge explosion at Beirut's port in August. But the consequences of all this have been particularly bleak for the 884,000 Syrian refugees living there. The United Nations estimates that 89% of them live in extreme poverty (up from 55% in 2019). That means they make under 309,000 Lebanese pounds a month—a sum that is less than half the minimum wage and worth a mere \$36 at unofficial exchange rates.

Some Lebanese politicians, including a former foreign minister, Gebran Bassil, have whipped up public anger towards refugees, blaming them (wrongly) for Lebanon's economic collapse. The outrage in Bhanine was not an isolated incident: in November, after a Syrian refugee killed a Lebanese man in the northern town of Bcharre, hundreds of Syrians fled amid calls for their expulsion.

Yet for all their difficulties, Syrians in Lebanon are not clamouring to return home. The number of registered refugees has fallen by 23% from its peak of 1.1m in 2014, a decrease of 263,000. Only 55,000 of those have returned to Syria, though. At the average pace over the past five years, it will take until around 2041 for the last Syrian refugee to leave Lebanon.

Eager to speed their exodus, the Lebanese government has increased pressure on refugees, stepping up deportations and restrictions. In November, when Bashar al-Assad's regime in Syria hosted a garish conference urging refugees to return to his shattered country, Lebanon was the only Arab state to send a delegation.

Researchers from the Immigration Policy Lab at Stanford University and ETH Zurich, a Swiss university, and the London School of Economics and University of California, Santa Barbara, argue that such measures will fail. In a working paper published in November, they found that 63% of Syrian refugees in Lebanon hope to return home one day. Just 5%, however, expected to do so within the coming year, a stark gap between what refugees intend to do and what they are actively preparing to do. Moreover, they found no correlation between the well-being of refugees in Lebanon and their desire to return home.

What matters, they argue, are the conditions not in Lebanon, but in Syria—and those are increasingly bleak. Extortion starts at the border, where the Syrian government requires every citizen returning home to convert \$100 into the debased local currency. Once inside, Syrians encounter queues in which people wait for hours, sometimes days, to obtain essentials such as bread and fuel. Those returning face the threat of forced conscription by a regime starved of manpower, and of arbitrary detention by a regime starved of cash. A Syrian activist group, founded by a former inmate in the notorious Sednaya prison, reckons the government has squeezed \$900m in bribes out of detainees' families since the war began.

The trend is similar in Egypt, Jordan and Turkey, which together host two-thirds of the 6.6m registered Syrian refugees (see map). Turkey has been the most hospitable, offering access to education and social services, though official and public hostility is mounting. Egypt and Jordan have been less generous, but still offer more support than Lebanon. Regardless of conditions, the results are the same: in all three countries the number of registered refugees has stayed roughly the same since 2017. Without a real change in Syria, the refugees scattered across

the region (and in Europe) are probably there to stay. And as long as Mr Assad is in power, no real change is expected.

- **Joe Biden will find ample potential for acrimony in the Middle East – Financial Times – Jan 20th 2021**

In March 2010, then vice-president Joe Biden, a stalwart supporter of Israel, arrived in Jerusalem with a brief from President Barack Obama to try to revive moribund peace negotiations between Palestinians and Israelis. Benjamin Netanyahu, then and now Israel's prime minister, had reluctantly agreed to a temporary moratorium on Jewish settlement expansion in the occupied West Bank.

Yet Mr Biden had no sooner pledged unyielding US support for Israel than the Netanyahu government unveiled a big expansion of settler housing on Palestinian land annexed to occupied Arab East Jerusalem after the 1967 Arab-Israeli war. Instead of kick-starting stalled negotiations, Mr Biden got a kick in the teeth he is unlikely to have forgotten.

That is perhaps just as well. There is much rumination about how Mr Biden, who takes office as US president today, can retrieve the nuclear deal with Iran — from which his predecessor Donald Trump unilaterally withdrew in 2018. But the incoming president may face bigger problems with America's traditional allies in the Middle East than its adversaries. In addition to Israel, there is ample scope for acrimony with Saudi Arabia and Turkey, whose leaders, like Mr Netanyahu, were shielded from the consequences of wilful and ruthless behaviour by Mr Trump. In case Mr Biden did not remember 2010, Mr Netanyahu has probably jogged his memory by approving another big settlement expansion. Israel's irredentist right, intent on colonising the West Bank and expanding settler numbers, got much of its wishlist under Mr Trump. By contrast, the right sees the Biden team as a reincarnated Obama administration under which Israeli-US relations became poisonous. Mr Biden is not expected to reverse Mr Trump's signature move of relocating the US embassy in Israel from Tel Aviv to the contested city of Jerusalem. More probably the new president will reopen the US consulate-general in the city's Arab eastern half as a sort of embassy to the Palestinians, to whom he will also restore American aid.

Last year, the Trump administration, in its self-styled “deal of the century”, gave US blessing in principle to Israeli annexation of all Jewish settlements. This adds pressure on Mr Netanyahu, facing a fourth election in two years while charged with corruption, to honour his promise to expand Israel’s borders. The veteran Israeli premier, more risk-averse than his rhetoric suggests, has preferred incremental colonisation of the West Bank to an overt land grab that would damage Israel’s international legitimacy. But he is fighting for his political life.

The Biden team opposes unilateral annexation, but this issue is nowhere near top of its crowded agenda. Yet it is tangled and treacherous enough to soak up a lot of diplomatic energy — and even to jeopardise Israel’s recent breakthroughs in relations with Gulf Arab states.

Saudi Arabia, the Gulf and Arab leader, has yet to commit to formal diplomatic and commercial relations with Israel. This would be a tricky decision for the House of Saud, custodians of Islam’s holy cities of Mecca and Medina. Doing so would risk being seen as condoning Israel’s dominion in Jerusalem, holy to Muslims and Christians as well as Jews.

But the main issue for the new US administration, may well be the ruthless and reckless behaviour of Mohammed bin Salman, the young crown prince and de facto ruler of the kingdom. During the campaign, Mr Biden threatened a review of the 75-year old US-Saudi alliance.

Prince Mohammed, who was stunned by Mr Trump’s defeat, is essaying statesmanlike moves in regional and oil politics as Mr Biden moves onstage. Yet a realistic appraisal of US interests in the Gulf — factoring in not just the rise of American shale oil output but re-engagement with climate change goals — could see US ties to Saudi downgraded anyway.

And then there is Recep Tayyip Erdogan's Turkey, a wobbly Nato ally that buys Russian missiles and busts US sanctions on Iran, while deploying hard power across the region. This multi-barrelled adventurism is, no doubt, powered in part by Mr Erdogan's need to expand his neo-Islamist base and win over the ultranationalist right. But the US (and Europe), who find Ankara unpredictable and hostile, need to realise the past pattern, which saw Turkey as a subordinate power, has ended. The desire to see Turkey treated as an autonomous actor with legitimate regional interests has widespread support beyond the Erdogan camp.

For now, the Turkish strongman, like Prince Mohammed and Mr Netanyahu, is presenting his more amiable face to the new US president.

Indeed, when Mr Netanyahu tweeted congratulations to Mr Biden, he reminded him of their "long and warm personal relationship". Martin Indyk, a Middle East mainstay of both the Bill Clinton and Obama administrations, replied tartly that while it is true that the Israeli premier has known the incoming president for decades, "it's also true that Joe Biden has known Netanyahu for nearly 40 years". Well enough to know not to turn his back.

- The Lebanese conundrum – Daily Star – Jan 12th 2021

Lebanon is probably the only country in the world that is teetering on the brink of total collapse while, at the same time, is desperately resisting international efforts to save it. The scene is truly Kafkaesque: an international community making frantic and repeated efforts to stop a Lebanese meltdown, while the Lebanese governing cabal is even more frantically trying to thwart these efforts.

Yet, there are rational reasons for this irrational situation.

On the international side, the countries directly involved in Lebanon's rescue operation -- France, on behalf of the European Union, and the United States --

have special interests of their own for doing so. France created Lebanon a hundred years ago as its main foothold in the Middle East, and Lebanon is still the only country in the region that is, at least partly, in France's sphere of influence. More importantly perhaps, Lebanon is host to a large refugee community, mostly Syrian and Muslim, so France and Europe are particularly concerned that a Lebanese meltdown will trigger a mass movement of these refugees toward Europe. The United States, on the other hand, fears that the failure of Lebanon would present an opportunity for Daesh [ISIS] and other Islamic groups, already present in force in western Syria and the northern border of Lebanon, to rejuvenate. Moreover, a failed Lebanon might draw Israel into a war with Lebanese Hezbollah, while the United States is embarked in a process aiming to draw the maritime borders between Israel and Lebanon that will permit Western companies to drill for gas and oil in this sea area.

On the Lebanese side, we find a government mired in corruption and incompetence. In a recent global Gallup poll (2019) which asked if people thought corruption was widespread throughout their respective governments, 94 percent of Lebanese answered in the affirmative, the highest percentage in the world. Furthermore, this percentage has been high (not less than 83 percent) at least since 2006 when the polling started. In another recent international Gallup poll (2019) the question was asked whether people thought their government does a good job ensuring the safety of their food, water and power lines, Lebanon ranked third from the bottom beating only Yemen and Afghanistan for the lowest ranking. Things, of course, got worse in 2020, especially after the Beirut Port explosion which is said to be the strongest nonnuclear explosion in modern history, and which left thousands dead and injured and physical damage estimated in the billions of dollars.

The French initiative that was presented by President Emmanuel Macron during his visit to Lebanon last August included a priority condition for financial assistance: the formation of a government of independent technocrats. This was

the most alarming part of the initiative to Lebanese political groups. The system they were working to establish involved assigning different ministries to specific groups, long term, thus allowing the creation of stable corrupt infrastructures inside ministries. The past political confrontations that accompanied the formation of governments, therefore, were mostly on what groups would get the most lucrative ministries. A government of independents, however, holds the risk, of not only cutting off the inflow of illicit income to politicians, but also exposing their past illicit activities. In other words, giving in to western pressure in this instance would not only mean less enrichment, it may also result in ruined political careers, and maybe jail. The Lebanese elite's resistance to change has, therefore, stiffened.

The present French initiative is, of course, the last in a series of similar international efforts led by the French to assist the Lebanese economy. All were conditional on the undertaking of reforms that would minimize corruption. All failed. The Lebanese resistance was insurmountable.

But in the present face-off, the international community has stronger weapons than it had in the past to face the stiffening Lebanese resistance. The French-European coalition is now backed by the heavy artillery of American sanctions designed to fight terrorism (Patriot Act of 2001 and later measures), prosecute human rights offenders and corrupt individuals around the world (Magnitsky Act), punish individuals and entities conducting business with the Assad regime in Syria (Caesar Act), and in effect pursue any person, institution or country the U.S. deems as deserving to be sanctioned. Sanctions under the general umbrella of terrorism (assisting Hezbollah) that were imposed last September on two senior Lebanese politicians were apparently effective in inducing Lebanon to begin a long -- awaited negotiation with Israel on the maritime border between the two countries. Further sanctions imposed, two months later, on another leading politician, this time under the Magnitsky Act, did not seem to facilitate the

formation of the government of independents, but further sanctions might be in the pipelines.

How can this status quo be broken?

Many in Lebanon believe that Iran is holding off the formation of a government, the first step in the French initiative, pending the formal accession of Joe Biden to the presidency of the United States on the 20th of this month. Iran, the argument goes, wants to use Lebanon as one of its bargaining chips in the coming negotiations on the Iran nuclear deal that Biden has indicated will be pursued by his administration. But since any negotiations that may take place on this subject will not probably be initiated anytime soon after the beginning of the Biden presidency, and will take a long time to reach the serious bargaining stage and the exchange of chips between the two sides, this scenario implies that Lebanon will be without a government for a long time, too long for Lebanon not to fall into the chaos that none of the parties concerned wants.

The truth of the matter is that the Lebanese conundrum is difficult to solve given the political cabal that has ruled Lebanon for the past couple of decades. Changing the cabal is not easy either. Early Parliamentary election, as demanded by some of the opposition, is unlikely to be approved by the present Parliament and, in any case, will probably result, at best, in a small change in the Parliament's composition that is insufficient to make a major difference.

So, we're left with what Macron knew all along: we must work with what we have, the old corrupt cabal of politicians, but this time with the sword of Damocles hanging over their heads. The threat of sanctions and the lure of asylum might prod them to forego some illicit income in order to elicit some foreign assistance.

Who knows? It might work.

Riad Tabbarah is a former Ambassador to the United States.